الأمم المتحدة

TD/B/72/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
30 September 2025
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والسبعون
جنيف، 24–28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت
تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

مذكرة من أمانة الأونكتاد* **

موجز

تركز هذه المذكرة على الآثار الاقتصادية والعواقب الإنسانية المدمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة الناجمة عن تصعيد الأعمال العدائية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي أدت إلى تكثيف آثار الاحتلال الذي طال أمده، مما أدى إلى انهيار اجتماعي واقتصادي. وقد تسبب حجم الدمار في اندلاع أزمات متتالية، اقتصادية وإنسانية وبيئية واجتماعية، مما دفع بالأرض الفلسطينية المحتلة من حالة التخلف إلى الخراب التام. فقد دمرت العمليات العسكرية البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات والجامعات والمدارس وأماكن العبادة ومواقع التراث الثقافي وشبكات المياه والصرف الصحي والأراضي الزراعية وشبكات الاتصالات والطاقة. وكما هو مبيَّن في هذه المذكرة، كانت هناك تداعيات اقتصادية كبيرة بسبب تدهور الوضع في الضفة الغربية، حيث أدى تصاعد العنف إلى نزوح جماعي وعدد غير مسبوق من عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية، العامة منها والخاصة. وانهار الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، في حين ارتفع معدل البطالة ارتفاعاً هائلاً وبلغ الفقر مستويات غير مسبوقة. بالإضافة إلى ذلك، يقف مستقبل غزة عند منعطف حرج، حيث تزداد حالة عدم اليقين بشأن ما إذا كانت غزة قادرة على التعافي وإعادة إرساء الأسس لمجتمع مستدام يؤدي وظائفه بالكامل. لذلك، لا بد من تدخل دولي فوري ومنسق لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وإعادة إرساء الأسس الاقتصادية المحطمة، وعكس مسار تراجع التنمية واستعادة الأمل وآفاق السلام والاستقرار الدائمين.

* ليس في التسميات المعتمدة والخرائط الواردة في هذه الوثيقة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعني الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى الأرض أو الأراضي الفلسطينية المحتلة قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فهي متسقة مع الرؤية المعرَب عنها في قرار مجلس الأمن 1397(2002) وقرار الجمعية العامة 19/67 (2012).

** اتُّفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة لها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- تراجع التنمية يتسارع

1- عانى الاقتصاد الفلسطيني على مدى عقد ونصف من الزمن من تراجع التنمية في ظل وجود قيود تخنق النمو بصورة منهجية. وأصيب القطاع الخاص في غزة بالشلل بسبب القيود الصارمة ونقص الكهرباء وتقييد الوصول إلى الموارد الإنتاجية والتكنولوجيا الأساسية والواردات. وتواجه الضفة الغربية تكاليف إنتاج متضخمة، وبنية تحتية متداعية، وقيوداً تحد من إمكانية استغلال الأراضي والمياه والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، نتيجة للاحتلال. وقد أدت هذه الحواجز الهيكلية الطويلة الأمد مجتمعةً إلى خنق التنمية الاقتصادية وتآكل القدرة الإنتاجية وترسيخ الفقر على نطاق واسع، وفرضت الاعتماد على المساعدات الخارجية. وتشمل الإكراهات الأساسية ما يلي:

(أ) عمليات عسكرية متكررة (2008-2009، 2012، 2014، 2021، 2022، 2023-2024)، دمرت البنية التحتية؛

(ب) الحصار المفروض على غزة والقيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية، وهي إجراءات تحرم الاقتصاد من التكنولوجيا المستوردة والمدخلات الأساسية، وتؤدي إلى تضخيم تكاليف الإنتاج والحد من القدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين؛

(ج) تقطيع أوصال الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، الأمر الذي يعيق تطور اقتصاد متماسك ومتكامل وسوق موحدة وسياسة منسقة. هذه المناطق تعمل في ظل نظم قانونية وسياسية وإدارية متباينة. ولذلك، لا يتمتع المنتجون الفلسطينيون بفرص وحقوق متكافئة حسب الموقع.

2- وجاء تصعيد الأعمال العدائية في أعقاب الهجمات التي شنتها حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أدت العمليات العسكرية التي تلت ذلك إلى نزوح جميع سكان غزة تقريباً، وألحقت خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، وأدت إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة، ودمرت البنية التحتية المدنية الحيوية. وتأثرت الضفة الغربية أيضاً تأثراً كبيراً بأعمال العنف، وأدى الانهيار الاقتصادي الذي أعقب ذلك في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تفاقم تكاليف الاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ 58 عاماً.

3- وفي عام 2024، شهد الاقتصاد الفلسطيني أشد حالات التراجع في ظل تصاعد الأعمال العدائية التي دمرت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المصانع والشركات والمستشفيات والمدارس والجامعات والمباني السكنية والبنوك، إلى جانب الأصول الحيوية للطاقة والمياه والاتصالات والزراعة.

ألف- ضياع عقود من التنمية في غضون 15 شهراً

4- أدت الأوضاع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة إلى توقف الإنتاج تقريباً في ظل تعطل الأنشطة في القطاعات الرئيسية أو توقفها بالكامل وتلاشي مصادر الدخل واندثار المجتمعات المحلية. ومع تفاقم مواطن الضعف التي كانت موجودة من قبل، استحكمت الأزمة الإنسانية الحادة، مما أدى إلى استفحال الفقر والتدهور البيئي وتراكم مساحات شاسعة من الأنقاض، وشلل في نظم إدارة النفايات، وتعطل الخدمات البلدية وتصاعد المخاطر التي تهدد الصحة العامة[1].

5- وكان للعمليات العسكرية تداعيات كبيرة على الاقتصاد الكلي. فبحلول عام 2024، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 70 في المائة من مستواه في عام 2022، حيث تقلّص الإنتاج بنسبة 27 في المائة مقارنةً بعام 2023. وقد أدى هذا الانخفاض إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 28 في المائة عن مستويات عام 2023 و33 في المائة عن

(1) A/79/343.

مستويات عام 2022. وبحلول نهاية عام 2024، كان الاقتصاد قد تراجع إلى مستويات عام 2010، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 69 في المائة فقط من ذروة عام 2019 (الشكل 1) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستويات عام 2003 ولم يتجاوز نسبة 60 في المائة من ذروة عام 2016، مما أدى إلى محو 22 عاماً من التقدم الاقتصادي في 15 شهراً فقط. وبينما سجلت مختلف أنحاء فلسطين انكماشاً شديداً، شهدت غزة الأثر الأشد تدميراً.

الشكل 1

الأرض الفلسطينية المحتلة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(بملايين الدولارات، بالقيمة الثابتة في عام 2015)

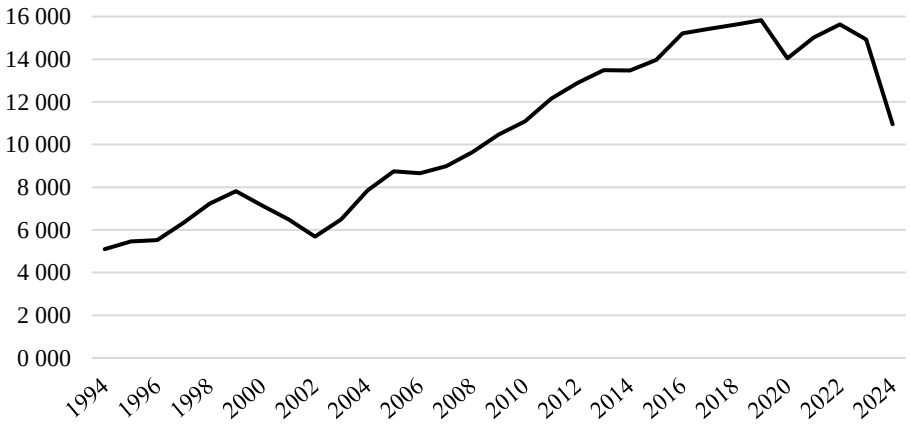

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى الحسابات القومية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

6- وفي الضفة الغربية، أدى تصاعد الأعمال العدائية والقيود الإسرائيلية المفروضة على وصول العمال الفلسطينيين إلى أسواق العمل في الضفة الغربية وإسرائيل والمستوطنات وتفاقم الأزمة المالية إلى انكماش كبير في الضفة الغربية. ففي عام 2024، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17 في المائة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18,8 في المائة، مما أدى إلى محو 17 عاماً من التقدم الاقتصادي (الشكل 2). وبحلول نهاية عام 2024، انخفض مجموع الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات عام 2014 ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات عام 2008.

الشكل 2

الضفة الغربية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)

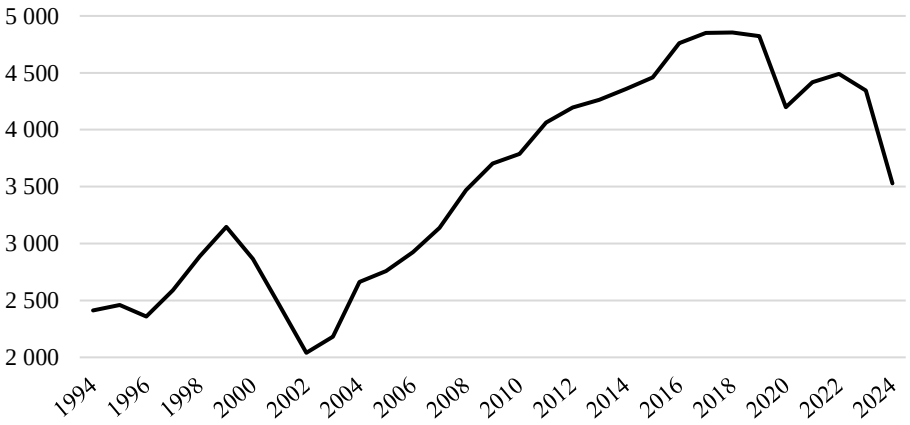

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى الحسابات القومية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

7- وبحلول عام 2024، انكمش اقتصاد غزة إلى 16,7 في المائة من مستويات عام 2023 و13,3 في المائة من مستويات عام 2022. ونتيجة للدمار الذي لحق بالتجارة الرسمية، انتقلت الأنشطة المتبقية إلى القطاع غير الرسمي، حيث تباع السلع الأساسية بأسعار باهظة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى اليأس المتزايد إلى زيادة عمالة الأطفال، حيث أُرغم الأطفال على العمل في أعمال خطرة ومنخفضة الأجر[2]. وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 161 دولاراً، أو نسبة 6,4 في المائة من الذروة التي بلغها عام 2005 (الشكل 3).

الشكل 3

غزة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى الحسابات القومية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

8- وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الانهيار الاقتصادي في غزة بلغ أعلى مستويات الانكماش الاقتصادي المسجَّلة في التاريخ الحديث. واستناداً إلى مؤشر شدة النزاع الذي يقيّم عمق الصدمة الاقتصادية (يقاس بتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من مستوى الذروة إلى درجة الحضيض) والمدة اللازمة لاستعادة مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفترة ما قبل الأزمة، تُصنف الأزمة في الضفة الغربية وقطاع غزة عاشر أشد أزمة اقتصادية على مستوى العالم منذ عام 1960. وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة في غزة هي الأشد التي تم تسجيلها على الإطلاق استناداً إلى مجموعة بيانات برنامج أوبسالا (السويد) لبيانات النزاعات[3].

9- وتتوقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خسائر اجتماعية واقتصادية مؤلمة. فمن المتوقع أن ينخفض دليل التنمية البشرية الفلسطيني من 0,716 في عام 2022 إلى 0,643 في عام 2024، ما يعني محو ربع قرن من التقدم الذي تحقق بشق الأنفس.

(2) انظر https://www.ilo.org/publications/impact-war-gaza-private-sector-workers-and-businesses-west-bank.

(3) World Bank, 2024a, Note on the impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy، متاح في: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/0f21311c2ebb0df4bf9b493a8034997c-0280012025/impacts-of-the-conflict-in-the-middle-east-on-the-palestinian-economy-april-2025.
يقلل التقييم من شدة الأزمة لأنه يفترض أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ القاع في عام 2024 وأن الانتعاش سيبدأ في عام 2026، ولكن، في منتصف عام 2025، ظلت جميع المناطق الفلسطينية تشهد تواصل التراجع الاقتصادي، وما زال من غير المؤكد ما إذا كان الانتعاش سيبدأ في عام 2026.

والأثر أسوأ في غزة، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 69 عاماً من التنمية البشرية قد ضاعت بالفعل[4].

10- ويشهد الاقتصاد الفلسطيني دوامة انحدار متواصل. ففي غزة، دُمرت جميع الأعمال التجارية تقريباً، وعمّ الفقر المتعدد الأبعاد جميع الفئات السكانية[5]. أما في الضفة الغربية، فقد أفضى العنف والتوسع الاستيطاني المتسارع والقيود المفروضة على حركة العمال إلى تدمير الاقتصاد، مما أدى إلى أسوأ تراجع اقتصادي تشهده الضفة منذ أن بدأ الاحتفاظ بالسجلات في الأونكتاد في عام 1972.

11- ويعرض الجدولان 1 و2 لمحة عامة عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والمختارة.

الجدول 1

اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية

	1995	*1999*	*2002*	*2006*	*2014*	*2019*	*2020*	*2022*	**2023*	**2024*
أداء الاقتصاد الكلي[أ]										
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)	7,1	8,3	12,5-	1,0-	0,2-	1,4	11,3-	4,1	4,6-	26,6-
الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بملايين الدولارات)	3 283	4 271	3 556	5 348	13 990	17 059	15 532	19 166	17 848	13 711
الدخل القومي الإجمالي (بملايين الدولارات)	3 723	5 025	3 775	5 771	15 472	19 717	18 107	23 693	21 523	14 621
الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق (بملايين الدولارات)	4 122	5 398	4 826	7 062	17 138	21 726	19 941	25 855	23 386	16 191
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بالدولارات)	1 427	1 553	1 182	1 578	3 357	3 641	3 234	3 800	3 459	2 610
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الاسمي (بالدولارات)	1 618	1 827	1 255	1 703	3 713	4 208	3 770	4 698	4 171	2 783
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)	0,2-	4,8	15,0-	4,0-	2,5-	1,2-	13,5-	1,6	6,7-	27,8-
نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)	0,7	4,6	16,4-	2,7-	1,2-	0,9-	15,1-	3,9	8,7-	34,6-
السكان والعمالة										
السكان (بالملايين)[ب]	2,34	2,96	3,23	3,61	4,55	4,98	5,10	5,40	5,55	5,60
البطالة (نسبة مئوية)[ج]	18,2	12,0	31,2	23,7	26,9	33,0	36,0	24,0	45,0	0,0
مجموع العمالة (بالآلاف)	417	588	452	636	913	1 010	956	1 133	775	..
في القطاع العام	51	103	105	147	209	210	201	203	..	..
في إسرائيل والمستوطنات	68	135	42	55	107	133	125	193	25	..
الرصيد المالي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)										
الإيرادات الصافية بعد خصم المتأخرات/إيرادات التخليص الجمركي المحجوزة	13,0	23,4	8,2	25,0	20,1	20,3	22,1	26,2	27,1	28,7
النفقات الجارية	15,0	22,1	28,0	42,6	29,6	25,6	30,8	27,6	28,0	36,3
مجموع النفقات	25,1	29,3	34,2	48,3	31,5	27,6	32,6	29,1	30,1	38,2
الرصيد الإجمالي (على أساس الالتزامات)	12,1-	5,9-	26,0-	23,3-	11,4-	7,3-	10,5-	2,9-	3,0-	9,5-

(4) انظر https://www.unescwa.org/publications/war-gaza-expected-socioeconomic-impact-palestine.

(5) A/79/343.

	1995	*1999*	*2002*	*2006*	*2014*	*2019*	*2020*	*2022*	**2023*	**2024*
الدين العام[ج]	..	20,0	21,1	20,4	15,8	16,4	23,5	18,5	21,2	30,7
التجارة الخارجية										
صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)	400	373	1 051	1 291	1 405	1 545	1 141	1 786	1 575	1 199
صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)	562	752	478	1 046	2 320	2 631	2 336	2 903	2 729	2 426
واردات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)	2 441	3 364	2 234	5 263	6 929	8 376	7 189	9 886	9 516	6 556
الميزان التجاري (بملايين الدولارات)	1 879−	2 612−	1 756−	4 218−	4 610−	5 746−	4 853−	6 982−	6 788−	4 130−
الميزان التجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	57,2−	61,2−	49,4−	78,9−	33,0−	36,3−	34,6−	44,7−	45,5−	37,7−
الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)	922−	1 598−	886−	1 887−	2 869−	3 788−	3 373−	5 124−	4 222−	3 285−
الميزان التجاري مع إسرائيل (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	28,1−	37,4−	24,9−	35,3−	20,5−	22,2−	21,7−	26,7−	23,7−	24,0−
حصة إسرائيل من مجموع التجارة الفلسطينية (نسبة مئوية)[هـ]	83,5	67,5	56,9	46,3	63,0	63,9	66,8	74,1	67,7	72,9
حصة فلسطين من إجمالي التجارة الإسرائيلية (نسبة مئوية)[هـ]	4,2	3,8	1,9	2,3	3,1	3,4	3,2	3,3	3,0	2,1

المصادر: وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مصدر البيانات المتعلقة بالتجارة مع إسرائيل هو المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل.

* تقديرات أولية.

(أ) في عام 2019، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمراجعة بيانات الحسابات القومية من عام 2004 فصاعداً.

(ب) باستثناء الأرقام المتعلقة بالسكان، تستثني جميع البيانات القدس الشرقية لأن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا يستطيع الوصول إلى المدينة.

(ج) في عام 2019، بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تطبيق المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل. ويعكس استقرار معدل البطالة في السنوات القليلة الماضية ضعف المشاركة في سوق العمل.

(د) يشمل الدين المحلي والخارجي، ولكن لا يأخذ في الحسبان المتأخرات أو الديون الحكومية المستحقة لصندوق المعاشات التقاعدية.

(هـ) تشير بيانات التجارة الإسرائيلية والفلسطينية إلى السلع وإلى الخدمات غير المتعلقة بعوامل الإنتاج وتلك المتعلقة بها.

الجدول 2

اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: مؤشرات مختارة

	2024	*2023*	*2023/2024 (التغير بالنسبة المئوية)*	*2022*	*2022/2024 (التغير بالنسبة المئوية)*
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					
(بالملايين، بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)					
الضفة الغربية	10 598	12 768	17−	12 922	18−
غزة	362	2 155	83−	2 713	87−
الأرض الفلسطينية المحتلة	10 960	14 923	27−	15 635	30−
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					
(بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)					
الضفة الغربية	3 528	4 344	19−	4 491	21−

	2024	2023	2023/2024 (التغير بالنسبة المئوية)	2022	2022/2024 (التغير بالنسبة المئوية)
غزة	161	970	83-	1 253	87-
الأرض الفلسطينية المحتلة	2 087	2 892	28-	3 100	33-
الاستهلاك النهائي					
(بالملايين، بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)					
الضفة الغربية	11 653	14 815	21-	14 940	22-
غزة	625	3 044	79-	3 817	84-
الأرض الفلسطينية المحتلة	12 278	17 858	31-	18 757	35-
تكوين رأس المال الصافي					
(بالملايين، بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)					
الضفة الغربية	2 850	3 883	27-	3 911	27-
غزة	2	192	99-	300	99-
الأرض الفلسطينية المحتلة	2 851	4 075	30-	4 211	32-
صادرات السلع والخدمات					
(بالملايين، بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)					
الضفة الغربية	2 426	2 605	7-	2 727	11-
غزة	0	124	100-	176	100-
الأرض الفلسطينية المحتلة	2 426	2 729	11-	2 903	16-
واردات السلع والخدمات					
(بالملايين، بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)					
الضفة الغربية	6 285	8 296	24-	8 384	25-
غزة	270	1 220	78-	1 502	82-
الأرض الفلسطينية المحتلة	6 556	9 516	31-	9 886	34-
مؤشر أسعار الاستهلاك					
الضفة الغربية	165	160	3	154	7
غزة	523	155	238	140	274
الأرض الفلسطينية المحتلة	246	160	54	151	63

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى الحسابات القومية الربع سنوية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومؤشر أسعار الاستهلاك.

12- أبلغت جميع الشركات في الضفة الغربية تقريباً عن الآثار السلبية للعمليات العسكرية بسبب تعطل سلاسل الإمداد وزيادة تكاليف النقل. ففي جنين، على سبيل المثال، أُرغم نحو 000 8 محل تجاري على الإغلاق بسبب تدهور الوضع الأمني وتدمير الطرق وانهيار الطلب. وأبلغ المزارعون عن خسائر كبيرة، في حين أبلغ مربو الماشية عن استحالة الوصول إلى المراعي، مما أدى إلى نفوق الحيوانات؛

وأبلغ 74 في المائة من المزارعين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية عن انخفاض في الإيرادات بنسبة 50 في المائة في المتوسط[6].

13- وتكيّفت الشركات في الضفة الغربية باتخاذ تدابير لخفض التكاليف وتقليص حجم القوى العاملة والعمالة الناقصة، حيث انخفضت أيام العمل من 25 إلى 17 يوم عمل شهرياً[7]. وشملت التدابير الأخرى إغلاق خطوط الإنتاج، وبيع الأصول الإنتاجية، والحد من استحقاقات الإجازات المدفوعة الأجر، وتعليق المشروعات الطويلة الأجل التي انطلقت قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، وإلغاء طلبات التوريد لفترة ما قبل الأزمة. وبلغت خسائر القطاع الخاص 1,3 مليار دولار في نهاية عام 2024[8]. وتأثرت رائدات الأعمال على نحو غير متناسب. فقد أبلغت 58 في المائة منهن عن انخفاض في النشاط، واضطرت 62 في المائة منهن إلى تقليص حجم القوى العاملة، ولجأت 18 في المائة منهن إلى العمالة الناقصة[9].

14- وارتفعت تكلفة المعيشة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 54 في المائة في عام 2024، مما أدى إلى تفاقم أزمة ندرة المواد والقدرة على تحمل التكاليف. وارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 59 في المائة؛ وتكاليف النقل بنسبة 32 في المائة؛ وتكاليف السكن والماء والكهرباء والغاز والوقود بنسبة 24 في المائة.

15- وفي الضفة الغربية، ساهم انخفاض الطلب الكلي الذي يعزى إلى تقلص الدخل في التخفيف من الضغوط التضخمية، مما حد من الزيادات في الأسعار إلى 2,5 في المائة فقط، على الرغم من الزيادات الكبيرة في التكاليف وتعطل سلاسل الإمداد.

16- أما في غزة، فقد أدت القيود المفروضة على دخول السلع الإنسانية والتجارية إلى زيادة التضخم بنسبة 238 في المائة. وقد جاء ذلك كنتيجة لانخفاض عدد الشاحنات المسموح بدخولها إلى غزة بمقدار الثلثين في الفترة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 18 كانون الثاني/يناير 2025. وارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 225 في المائة، وزادت تكاليف النقل أكثر من ثلاثة أضعاف، وتضاعفت تقريباً نفقات السكن والمصاريف ذات الصلة، بما في ذلك نفقات المياه والكهرباء والغاز[10].

17- وأدت العمليات العسكرية إلى تفاقم أزمة البطالة الموجودة أصلاً. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2024، كان نصف الفلسطينيين الباحثين عن عمل عاطلين عن العمل، بزيادة عن نسبة 24 في المائة في عام 2022. وفي غزة، ارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 80 في المائة، وفي الضفة الغربية ارتفعت النسبة إلى 35 في المائة. وفي ظل تفشي البطالة وارتفاع الأسعار، وصل الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، مما دفع جميع سكان غزة إلى ما دون خط الفقر[11].

(6) Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, 2025, Palestine economic update، متاح في: https://mas.ps/publications/12556.html. انظر: https://www.un.org/unispal/document/world-bank-report-26sep24/.

(7) انظر https://www.ilo.org/publications/impact-war-gaza-private-sector-workers-and-businesses-west-bank.

(8) World Bank, 2025.

(9) المرجع نفسه.

(10) انظر https://www.ilo.org/resource/conference-paper/ilc/113/situation-workers-occupied-arab-territories.

(11) انظر https://www.ilo.org/publications/year-war-gaza-impacts-employment-and-livelihoods-west-bank-and-gaza-strip.

18- وفي عام 2024، أدى الحظر الذي فرضته إسرائيل على دخول العمال الفلسطينيين إلى أماكن العمل في إسرائيل والمستوطنات إلى القضاء على نسبة 84 في المائة من الدخل المكتسب هناك مقارنةً بعام 2022. أدى انخفاض الدخل إلى تراجع واردات السلع والخدمات بنسبة 34 في المائة؛ وانخفضت الصادرات بنسبة 16 في المائة. ونتيجةً لذلك، انخفض العجز التجاري في عام 2024 ليبلغ 4,13 مليار دولار مقارنةً بمبلغ 6,98 مليار دولار في عام 2022، حيث انخفض حجم التجارة الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة 30 في المائة في عام 2024 مقارنةً بعام 2022. ومع ذلك، إن انخفاض العجز التجاري الناجم عن انخفاض واردات المدخلات الأساسية والسلع الاستهلاكية، التي لا توجد لها بدائل محلية، لا ينبغي أن يُفهم خطأً على أنه تغير إيجابي في ميزان المدفوعات أو تحسن أوسع في أداء الاقتصاد الكلي.

19- وتسيطر إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، على الحدود التجارية الفلسطينية وتقيّد النشاط في الأسواق الفلسطينية. وتشكل التجارة مع إسرائيل 73 في المائة من إجمالي التجارة الفلسطينية. وتضع إسرائيل، من خلال فرض قيود تؤدي إلى تضخم تكاليف التجارة، حواجز أمام وصول المستوردين الفلسطينيين إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وحتى في حالة وجود بدائل أرخص، فإن تكاليف التجارة المتضخمة تجبر الأرض الفلسطينية المحتلة على الاعتماد على إسرائيل من حيث الواردات، مما يجعلها فعلياً سوقاً خاضعة للسيطرة.

باء- أسوأ أزمة مالية حتى الآن

20- بعد مرور 25 عاماً على الانتهاء المتوقع لصلاحية بروتوكول باريس في عام 1999، لا يزال البروتوكول يحدد آلية تحصيل الإيرادات التي تستخدمها إسرائيل لجمع الضرائب على الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو عبرها وتحويلها شهرياً إلى الحكومة الفلسطينية. ويترك هذا الترتيب أكثر من ثلثي الإيرادات المالية الفلسطينية تحت سيطرة إسرائيل، التي يمكنها تعليق التحويلات وفرض اقتطاعات، وكثيراً ما تفعل ذلك[12].

21- وقد تفاقمت الأزمة المالية المزمنة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، لتصبح سنة 2024 أسوأ سنة مالية في تاريخ الحكومة الفلسطينية. ويُعزى هذا التدهور إلى زيادة الاقتطاعات التي قررتها إسرائيل من جانب واحد وحجز الإيرادات الفلسطينية، إلى جانب انخفاض الإيرادات المالية نتيجة انكماش الناتج المحلي الإجمالي. ومما يزيد من تفاقم الأزمة عدمُ كفاية المساعدات الخارجية، على الرغم من زيادتها في عام 2024.

22- فمنذ 2019، ما فتئت حكومة إسرائيل تقتطع مبالغ من إيرادات التخليص الجمركي تعادل المدفوعات التي قدمتها الحكومة الفلسطينية إلى أُسر السجناء الفلسطينيين وأسر الفلسطينيين الذين قُتلوا في هجمات فعلية أو هجمات مزعومة ضد إسرائيل[13]. ووفقاً للحكومة الفلسطينية، بلغت هذه الاقتطاعات 977 مليون دولار في الفترة من كانون الثاني/يناير 2019 إلى نيسان/أبريل 2025. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حجزت السلطة القائمة بالاحتلال مبالغ إضافية، تناهز 75 مليون دولار شهرياً، أي ما يعادل المبالغ التي تدفعها الحكومة الفلسطينية للموظفين في قطاع غزة[14].

(12) TD/B/71/3.

(13) المرجع نفسه.

(14) المرجع نفسه.

الشكل 4

الاقتطاعات الأحادية الجانب التي قامت بها إسرائيل والمبالغ المحجوزة لدى إسرائيل

(بملايين الدولارات)

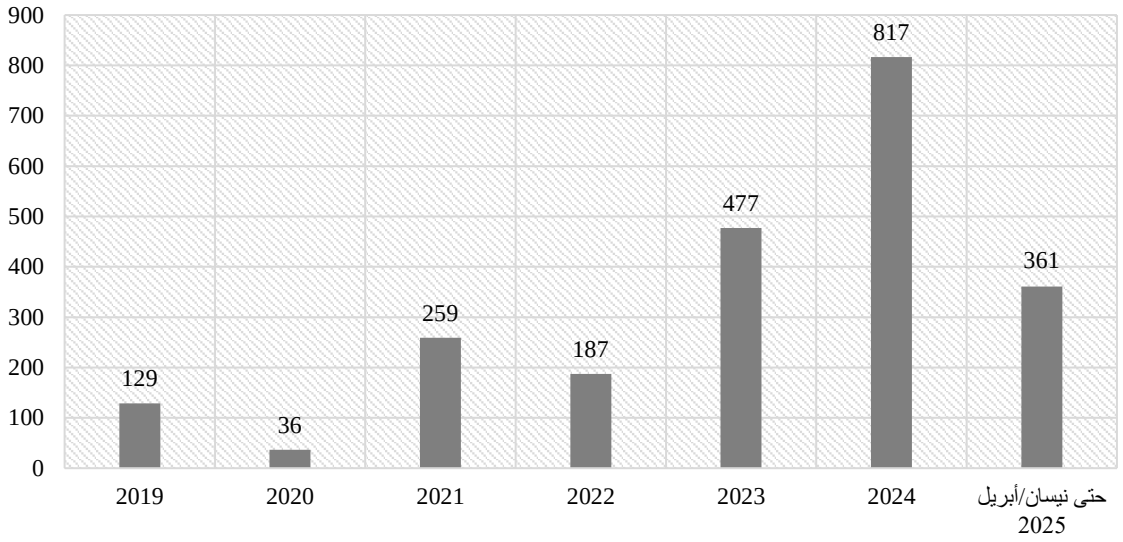

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية.

23- وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2019 ونيسان/أبريل 2025، تجاوز مجموع الاقتطاعات والمبالغ المحجوزة التراكمية 1,76 مليار دولار، أي ما يعادل 12,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 و44 في المائة من إجمالي صافي الإيرادات الفلسطينية.

24- وعلى مدار العقد الماضي، أحرزت الحكومة الفلسطينية تقدماً كبيراً في مجال الإصلاح المالي، ونجحت في الفترة 2008-2023 في خفض عجز الميزانية من 26,1 إلى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد هذا الإنجاز جديراً بالملاحظة نظراً للبيئة غير المواتية الفريدة من نوعها، التي تتسم بالأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية المتكررة. غير أن هذا التقدم مهدد بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وتقلص الإيرادات والانخفاض الطويل الأمد في المعونة والاموال الفلسطينية التي تقتطعها وتحجزها إسرائيل بموجب قرارات أحادية الجانب.

1- الصدمة المالية تقيّد الطلب الإجمالي

25- في عام 2024، ارتفع إجمالي العجز على أساس الالتزامات إلى 1,3 مليار دولار (9,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بزيادة قدرها 147 في المائة عن مبلغ 528 مليون دولار (3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2023. ويعزى ارتفاع العجز المتزايد في المقام الأول إلى انخفاض إجمالي صافي الإيرادات بنسبة 19 في المائة، الناتج أساساً عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27 في المائة. وظل إجمالي الإنفاق ثابتاً عند مستوى 5,23 مليار دولار، ولكن الحكومة خفضت الإنفاق على التنمية.

26- وانخفضت جميع مكونات الإيرادات الفلسطينية. ففي عام 2024، انخفضت الإيرادات المحلية (حوالي ثلث مجموع الإيرادات) بنسبة 20 في المائة، وانخفضت إيرادات التخليص الجمركي (ثلثي مجموع الإيرادات) بنسبة 17,8 في المائة، مع زيادة المبالغ المقتطعة والمحجوزة من قبل إسرائيل.

27- وزادت المساعدات الخارجية بأكثر من الضعف في عام 2024، لتصل إلى 810,7 مليون دولار، ومع ذلك ظل المبلغ عند مستوى أدنى بكثير من الذروة التي بلغت 1,98 مليار دولار في

عام 2008، ولم يكن كافياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة التي تفاقمت بسبب النزاعات. وشكل دعم الميزانية الحصة الأكبر، حيث بلغ 680,4 مليون دولار، في حين انخفض تمويل التنمية بنسبة 14,6 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 130,3 مليون دولار.

28- وبسبب العجز المالي المستمر، اضطرت الحكومة الفلسطينية إلى الاعتماد بشكل أكبر على الاقتراض المحلي وتراكم المتأخرات لتغطية المدفوعات المستحقة لصندوق التقاعد وموظفي الخدمة المدنية والقطاع الخاص. ومنذ نهاية عام 2021، كانت الحكومة تدفع رواتب جزئية لموظفي الخدمة المدنية، ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، خفضت المدفوعات إلى 60-70 في المائة من الالتزامات[15]. وقد أدت التخفيضات الجزئية في الرواتب والإنفاق إلى انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي في جانب الطلب، مما زاد من تفاقم الصدمة في جانب العرض بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023.

29- وبحلول نهاية عام 2024، ارتفع الدين العام بنسبة 11,2 في المائة، ليصل إلى 4,2 مليار دولار، حيث ارتفع الدين المحلي إلى 2,88 مليار دولار. وتراكمت على الحكومة أيضاً متأخرات إضافية بقيمة 1,38 مليار دولار أمريكي، لتصل في المجموع إلى 4,25 مليار دولار أمريكي.

30- ونتيجة للأزمة، اضطرت الحكومة الفلسطينية إلى تمويل الرعاية الصحية بشكل متزايد من خلال تراكم المتأخرات التي لم يعد يمكن تحملها. ومُوِّل نصف إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في الفترة 2022-2024 بشكل أساسي من خلال تأخير المدفوعات للموردين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وبحلول نهاية عام 2024، وصلت هذه المتأخرات إلى 770 مليون دولار، مما يشكل مخاطر على الاستدامة المالية واستمرارية خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

31- واستمرت الضغوط المالية حتى عام 2025، مما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي وقدرة الحكومة على الحفاظ على الوظائف الأساسية وتوفير المنافع العامة الأساسية. وبسبب الأزمة، اضطرت الدوائر المعنية بصنع السياسات المالية إلى وضع سياسات قصيرة الأجل من شهر لآخر.

2- البنوك تتعرض لضغوط متزايدة

32- تنطوي الاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد الحقيقي على خطر امتداد آثارها إلى القطاع المالي من خلال الأعطال التشغيلية الواسعة النطاق وتضاؤل الربحية، وتراكم الخسائر، وارتفاع القروض المتعثرة، وعدم اليقين في علاقات المصارف المراسلة مع إسرائيل، وزيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف في سياق تعاملها مع الحكومة.

33- وفي ظل تراجع ربحية البنوك، زاد الانكشاف المباشر وغير المباشر على القطاع العام ليبلغ أعلى مستوى له منذ سنوات. ففي عام 2024، ارتفعت قروض القطاع العام بنسبة 16 في المائة، حيث اضطرت الحكومة إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض، مما دفع الدين العام المحلي إلى أكثر من 2,8 مليار دولار وتسبب في مزاحمة الإقراض للقطاع الخاص، الذي تقلص بنسبة 4 في المائة. وأدت القروض الممنوحة للموظفين العموميين إلى زيادة المخاطر المباشرة وغير المباشرة التي ينطوي عليها تعامل المصارف مع الحكومة، حيث بلغ الدين العام 4,7 مليار دولار، أي ما يعادل 40 في المائة من إجمالي الائتمان. ويؤدي هذا التركز المتزايد للمخاطر إلى زيادة هشاشة النظام، مما يعرّض الاقتصاد بشكل متزايد للصدمات المالية والنقص المحتمل في المساعدات الدولية[16].

(15) World Bank, 2025.

(16) المرجع نفسه.

34- وقد تفاقمت الأزمات المتضافرة في غزة بسبب انهيار نظام المدفوعات الذي اتسم بتعليق إسرائيل التحويلات النقدية إلى غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 والتدمير شبه الكامل للبنية التحتية المصرفية؛ ففي عام 2024، كان هناك جهازان فقط من أصل 94 جهازاً للصرف الآلي يعملان بشكل جزئي[17]. وقد أدى التضخم إلى تفاقم أزمة السيولة النقدية، حيث تتطلب المعاملات العادية أو القياسية الآن المزيد من العملات المادية[18].

35- وبحلول نيسان/أبريل 2025، توقفت 98 في المائة من البنوك في غزة عن العمل. فقد أدى الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالبنية التحتية المصرفية إلى حدوث أزمة سيولة، مما أدى إلى تعطيل التجارة وتوقف تسليم المساعدات وقطع تدفقات التحويلات المالية التي تتسم بأهمية بالغة[19]. وقد خلّف ذلك آثاراً مدمرة بين المستهلكين والشركات، وأدى ظهور رسوم الوسطاء الباهظة على التحويلات النقدية إلى تقليص ميزانيات الأسر وزيادة تآكل القوة الشرائية المتناقصة أصلاً.

36- ونظراً لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الشيكل الجديد كعملة رئيسية، تتسم العلاقات المالية المستقرة مع إسرائيل بأهمية بالغة. فالتدفقات المالية تتم من خلال بنك إسرائيل والمؤسسات البنكية الإسرائيلية الخاصة، ويتم تسهيلها من خلال "خطابات التعويض والحصانة" التي تصدرها الحكومة الإسرائيلية، وهي عبارة عن ضمانات محددة زمنياً تحمي البنوك الإسرائيلية من المخاطر القانونية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. بيد أن هذا الترتيب يترك الفلسطينيين في حالة من عدم اليقين، وعرضة للاضطرابات المفاجئة، خاصة إذا قررت حكومة إسرائيل عدم تجديد الخطابات. وتقوم إسرائيل بتجديد علاقاتها مع البنوك المراسلة بانتظام، ومع ذلك لا يزال خطر حدوث اضطراب مالي مفاجئ مرتفعاً، نظراً للتقلبات السياسية.

37- وتحرم الترتيبات المالية الحالية البنوك الفلسطينية من الوصول المباشر والمستقل إلى النظام المالي العالمي، مما يضطرها إلى توجيه المعاملات الدولية، بما في ذلك تمويل التجارة والمدفوعات عبر الحدود والتحويلات المالية، من خلال البنوك الإسرائيلية المراسلة. ويؤدي ذلك إلى إدامة التبعية الاقتصادية الفلسطينية، ويسهم في تفاقم مواطن الضعف في المجالات النقدية والمالية والتجارية والمتعلقة بالعمالة.

38- وبسبب القيود المفروضة على تحويل النقد من البنوك الفلسطينية إلى نظيرتها الإسرائيلية، أُرغمت البنوك الفلسطينية على الاحتفاظ باحتياطيات مفرطة من الشيكل الجديد، مما أدى إلى تعقيدات مكلفة تتعلق بإدارة السيولة. وبالتالي، تجد البنوك الفلسطينية صعوبة متزايدة في قبول ودائع جديدة بالشيكل الجديد. هذا الطريق المسدود لا ينطوي على تكاليف تشغيلية وأمنية باهظة وفرص ضائعة كبيرة فحسب، بل يضعف أيضاً قدرة البنوك الفلسطينية على معالجة المعاملات عبر الحدود، بما في ذلك المعاملات البالغة الأهمية المتعلقة بتمويل التجارة[20].

جيم- القيود المفروضة على الحركة والتجزئة

39- تنشر إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، في جميع أنحاء الضفة الغربية نظاماً من العوائق الإدارية والمادية التي تتحكم في تحركات الشعب الفلسطيني وتحد من إمكانية الوصول إلى

(17) انظر https://palestine.un.org/en/289429-gaza-and-west-bank-interim-rapid-damage-and-needs-assessment-february-2025.

(18) World Bank, 2025.

(19) المرجع نفسه.

(20) المرجع نفسه.

مواردهم الإنتاجية. وفي شباط/فبراير 2025، بلغ عدد القيود المفروضة على الحركة 849 قيداً، بما في ذلك نقاط التفتيش، وبوابات الطرق، والسواتر الترابية، والخنادق التي ما فتئت إسرائيل تستخدمها لتقييد حركة 3,3 ملايين فلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية. ويبقى أهمها الجدار الذي شيدته إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بطول 712 كم. هذه الهياكل تمزق أوصال الأرض والمجتمع الفلسطيني، مما يحد من حرية الحركة ويعيق الوصول إلى العمل والخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم[21]. ويمتد الجدار على طول ضعف طول الخط الأخضر المعترف به دولياً (المقابل لحدود حزيران/يونيه 1967).

40- هذه الحواجز تُرغم الفلسطينيين في كل مرة على اتخاذ طرق التفافية طويلة بتكلفة أعلى. وفي بعض المناطق، تتسبب الطرق الالتفافية في مضاعفة وقت السفر أربع مرات، حيث تتأثر الأسر ذات الدخل المنخفض بشكل غير متناسب بسبب عدم وجود وسائل لاستيعاب التكاليف الإضافية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، ازدادت القيود المفروضة على الحركة من حيث النطاق والشدة. وقد أدى ذلك إلى تعطيل الطرق التجارية الرئيسية وعزل البلدات والقرى الرئيسية، مما يُرغم الفلسطينيين على الاعتماد على مسارات بديلة غير رسمية، وغالباً ما تكون خطرة وبتكاليف أعلى. فعلى سبيل المثال، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ازداد متوسط مدة الرحلات عبر نقاط التفتيش الرئيسية بالقرب من نابلس بنسبة 78 في المائة، بسبب تغيير مسار السفر وتمديد أوقات الانتظار[22].

41- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تصاعد عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين بشكل ملحوظ، حيث بلغ مستويات قياسية. ففي الفترة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 31 تموز/يوليه 2025، وُثِّق 802 2 من الاعتداءات التي نفذها مستوطنون وتسببت في وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو إلحاق الضرر بالممتلكات، بما فيها 449 1 اعتداءً وثِّقت في العام 2024. وعموماً، أصيب 594 9 فلسطينياً وقتل 979 آخرين في الضفة الغربية في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتموز/يوليه 2025. وفي الفترة ذاتها، قُتل 35 إسرائيلياً، من بينهم أربعة أطفال، في الضفة الغربية المحتلة في هجمات نفذها فلسطينيون[23].

42- ومما زاد من تفاقم الأزمة عمليات هدم المنشآت المدنية الفلسطينية التي بلغت أعلى مستوى في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2024 إلى 31 تموز/يوليه 2025. فقد قامت إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بهدم أو تدمير 844 2 من المنازل والمنشآت الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وأسفرت هذه الهجمات عن تهجير 847 39 فلسطينياً قسراً[24].

43- وتسارع التوسع الاستيطاني إلى جانب تصاعد العنف. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2024، كانت هناك 147 مستوطنة إسرائيلية و224 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، تضم 732 503 مستوطناً، ويصل المجموع إلى 332 737 إذا ما أضيف إلى هذا الرقم 600 233 مستوطن في القدس الشرقية[25]. وأُنشئت 119 بؤرة استيطانية جديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية خلال عامي 2024-2025، وهو ما يمثل رقما قياسياً[26]. وتبدأ هذه البؤر الاستيطانية في شكل مجتمعات محلية تُنشأ دون تصريح إسرائيلي

(21) انظر: https://www.ochaopt.org/content/movement-and-access-update-west-bank-may-2025.

(22) MAS, 2025.

(23) انظر الرابط: https://www.ochaopt.org/content/west-bank-monthly-snapshot-casualties-property-damage-and-displacement-july-2025.

(24) المرجع نفسه.

(25) A/HRC/58/73.

(26) انظر الرابط: https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population.

رسمي، مما يجعلها غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وتقوم الحكومة الإسرائيلية في كثير من الأحيان بتسوية الوضع القانوني لهذه البؤر الاستيطانية بأثر رجعي، وغالباً ما يتم ذلك من خلال إلحاقها بالمستوطنات القائمة. ومع ذلك، إن تغيير وضع هذه البؤر الاستيطانية بموجب القانون المحلي الإسرائيلي لا يغير من وضعها غير القانوني بموجب القانون الدولي.

ثانياً- غزة في حالة خراب

ألف- كارثة تامة

44- أدت العمليات العسكرية والقيود المفروضة إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة في غزة. ففي 15 آب/أغسطس 2025، تأكدت المجاعة (المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، في ظل وجود أدلة معقولة في غزة. وبعد 22 شهراً من الصراع، يواجه أكثر من 0,5 مليون شخص في غزة ظروفاً كارثية و"هناك 1,07 مليون شخص آخرين (54 في المائة) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة) و396 000 شخص (20 في المائة) في أزمة (المرحلة الثالثة)". وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2025، كان من المتوقع أن تزداد الأوضاع سوءاً[27].

45- وحتى 3 أيلول/سبتمبر 2025، كان أكثر من 245 161 فلسطينياً قد أصيبوا بجروح وأكثر من 746 63 قُتلوا، بمن في ذلك أكثر من 400 18 طفل. وقُتل أيضاً ما لا يقل عن 531 عامل إغاثة و590 1 من العاملين في المجال الصحي، بالإضافة إلى 247 صحفياً. وهناك أكثر من مليون طفل بحاجة ماسة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي[28].

46- وانهارت البنية التحتية في جميع أنحاء غزة. فقد تضرر أو دُمر ما يقرب من 92 في المائة من الوحدات السكنية، مما ترك نحو 1,4 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المأوى والأدوات المنزلية. والخدمات الصحية آخذة في الانهيار، حيث لا يعمل سوى 50 في المائة من المستشفيات و40 في المائة من مراكز الصحة الأساسية[29]. وتواجه المستشفيات نقصاً كبيراً في الإمدادات والعاملين الصحيين والوقود، وتشهد الخدمات المزيد من التعطيل بسبب أوامر الإجلاء المتكررة والاستهداف المباشر.

47- وتواجه النساء والفتيات مخاطر فريدة من نوعها تهدد جوانب الصحة والنظافة والخصوصية والسلامة والكرامة وذلك بسبب نوعهن الجنسي. وتتحمل النساء القسط الأكبر من المسؤولية فيما يتعلق بتوفير الرعاية للأطفال والمسنين والمصابين. ويستمر الوضع في التدهور في ظل عدم وجود بارقة أمل لنهاية المعاناة[30]. ويتحمل جيلٌ اليوم عبء الآثار الجسدية والصدمات النفسية مدى الحياة، بما في ذلك انتشار الإصابة بالقلق والاكتئاب والاكتراب التالي للصدمة.

(27) انظر الرابط: https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1159696/?iso3=PSE.

(28) انظر الرابط: https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-3-september-2025.

(29) المرجع نفسه.

(30) انظر الرابط: https://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2025/04/gender-matters-bulletin-no-relief-in-sight-the-impact-of-escalating-hostilities-repeated-displacement-orders-and-the-ongoing-aid-blockade-on-women-girls-men-and-boys-in-gaza.

48- وانهار نظام التعليم أيضاً. فهناك أكثر من 000 658 من الأطفال و000 87 من طلاب الجامعات الذين لا يستطيعون الوصول مؤسسات التعليم وأكثر من 88 في المائة من المدارس تحتاج إلى إعادة بناء كاملة[31].

49- وطُمست النظم الزراعية، حيث تضررت نسبة 83 في المائة من آبار المياه، و86 في المائة من الأراضي الزراعية و71 في المائة من الدفيئات الزراعية، و1,5 في المائة فقط من الأراضي الزراعية الصالحة للاستخدام. وتعرّض قطاع صيد الأسماك للدمار أيضاً، حيث دُمّرت نسبة 72 في المائة من الأسطول. وانهارت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، حيث تعاني 96 في المائة من الأسر المعيشية من انعدام الأمن المائي وتضررت أو دُمّرت نسبة 89 في المائة من أصول المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية[32].

50- وفي المستقبل، سيواجه القطاع الزراعي تحديات قديمة وجديدة، بما في ذلك تلوث التربة وتدهورها، وندرة المياه والتدهور البيئي، فضلاً عن البنية التحتية المنهكة، ومحدودية الأراضي المتاحة، ونظم الري المدمرة، وتعطل الأسواق، واضمحلال المعارف والمهارات المتعلقة بالزراعة التقليدية وصيد الأسماك وغيرها من سبل العيش. وقُضِي على سبل العيش التقليدية مثل صيد الأسماك والزراعة بسبب الهجمات والقيود المفروضة على الحركة، مما يجعل القطاعات تعمل بجزء بسيط من قدرتها التي كانت أصلاً دون المستوى الأمثل لفترة ما قبل الأزمة. هذا الوضع سيكون له عواقب وخيمة على المدى الطويل، حيث يؤدي سوء التغذية إلى إعاقة النمو البدني والمعرفي للأطفال، في حين أن تدمير نظم الرعاية الصحية والتعليمية يهدد بإلحاق ضرر دائم بجيل كامل.

51- ولا يزال الوصول إلى المساعدات الإنسانية مقيداً إلى حد كبير. إذ يقع أكثر من 82 في المائة من قطاع غزة داخل المناطق العسكرية أو مناطق النزوح، وتعرقل إسرائيل بشكل روتيني عمليات تنسيق البعثات الإنسانية أو تؤخرها أو ترفضها. ونظراً لحجم الدمار الهائل، الذي يتفاقم بسبب الشواغل اللوجستية والأمنية، أصبح إيصال المساعدات مهمة ضخمة وخطيرة في كثير من الأحيان. وتتسم الأزمة في غزة بتصادم الجوع والأمراض الوبائية والخراب الاقتصادي والتفكك المجتمعي.

باء- من تراجع التنمية إلى الخراب

52- منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، فرضت إسرائيل قيوداً على حركة البضائع والأشخاص من غزة وإليها. وقد كُثِّفت القيود منذ استيلاء حماس على غزة في عام 2007. وعلى مدار 17 عاماً، ظل 2,3 مليون فلسطيني محصورين في منطقة معزولة صغيرة تبلغ مساحتها 365 كم^2، حيث تعدّ الكثافة السكانية من بين الأعلى في العالم. واقتصر دخول البضائع على الاحتياجات الأساسية والإغاثة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت غزة خلال هذه الفترة العديد من العمليات العسكرية الواسعة النطاق. وقد أدى اضمحلال الاقتصاد إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية، حيث انطلقت دورة من الدمار اقترنت بتعطل جهود إعادة الإعمار.

53- ففي غزة، نما الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2007-2022 بنسبة 1,1 في المائة فقط، بينما نما عدد السكان بنسبة 61 في المائة، وتقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 37 في المائة، من 994 1 دولاراً في عام 2006 إلى 253 1 دولاراً في عام 2022. وتقلصت حصة قطاع

(31) انظر الرابط: https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-3-september-2025.

(32) المرجع نفسه.

غزة في الاقتصاد الفلسطيني من 31 إلى 17,4 في المائة، حيث تخلف أداء النمو عن اقتصاد الضفة الغربية المحتلة الذي لم يكن يعمل بطاقته الكاملة أيضاً.

54- ولولا الحصار والعمليات العسكرية في قطاع غزة، لحقّق الناتج المحلي الإجمالي في غزة في نهاية عام 2023، مستوى متوسطاً أعلى بنسبة 77,6 في المائة من مستواه الفعلي. وهذا يعني، حسب تقديرات متحفظة، خسارة تراكمية بما قيمته 35,8 مليار دولار (بقيمة الدولار الثابتة في 2015) من حيث الناتج المحلي الإجمالي غير المحقق في الفترة 2007-2023، أي ما يعادل 17 ضعف الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2023[33].

جيم- الآثار الفورية

55- دمرت العمليات العسكرية التي انطلقت في أعقاب تشرين الأول/أكتوبر 2023 أسس الاقتصاد في غزة ودفعت القطاع من حالة التخلف إلى حالة الخراب التام. وستستمر التداعيات بعيدة المدى لسنوات، وقد يستغرق الأمر عقوداً لإعادة غزة إلى الوضع السابق.

56- وفي عام 2024، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 83 في المائة مقارنة بعام 2023، بعد الانخفاض الكبير المسجل فعلاً في عام 2023. وفي المجموع، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في 2023 و2024 بنسبة 87 في المائة، حيث انخفض إلى 362 مليون دولار.

57- وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 161 دولاراً، وهو من بين أدنى المعدلات في العالم، ولم يتجاوز 4,6 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، ما يمثل تدهوراً كبيراً إلى مستوى قريب من ذلك المسجل في عام 1994. وانخفضت حصة غزة من 17,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2022 إلى 3,3 في المائة في عام 2024، رغم أن حصتها من السكان تبلغ 40 في المائة. ويمثل هذا انخفاضاً حاداً مقارنة بنسبة 37,6 في المائة في عام 1994، في بداية اتفاقات أوسلو.

58- وتُظهر البيانات المستقاة من تقييمات مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل أن عدد المنشآت التي تضررت في غزة بلغ 513 174 منشأة في نيسان/أبريل 2025، أو 70 في المائة من المنشآت (الشكل 5(أ)). ويبيّن تحليل اتجاهات الأضرار في مختلف التقييمات منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023 أن 94 في المائة من تلك الأضرار قد حدثت بحلول أيلول/سبتمبر 2024 (الشكل 5(ب)). ثم دمرت العمليات العسكرية اللاحقة المنشآت المتضررة أصلاً. وبلغت نسبة المنشآت المدمرة 40 في المائة من المجموع بحلول نيسان/أبريل 2025، بزيادة عن نسبة 32 في المائة المسجّلة في أيلول/سبتمبر 2024 (الشكل 5(ج)).

(33) A/79/343.

الشكل 5

غزة: تقييمات مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل

(أ) العدد الجملي للمنشآت المتضررة

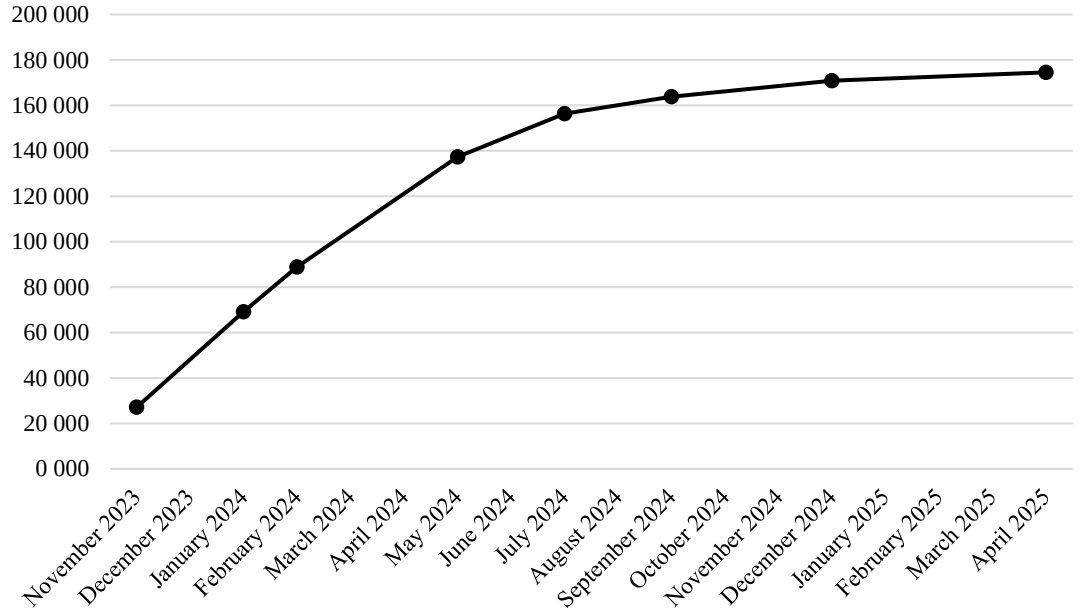

(ب) عدد المنشآت المتضررة حسب شدة الضرر

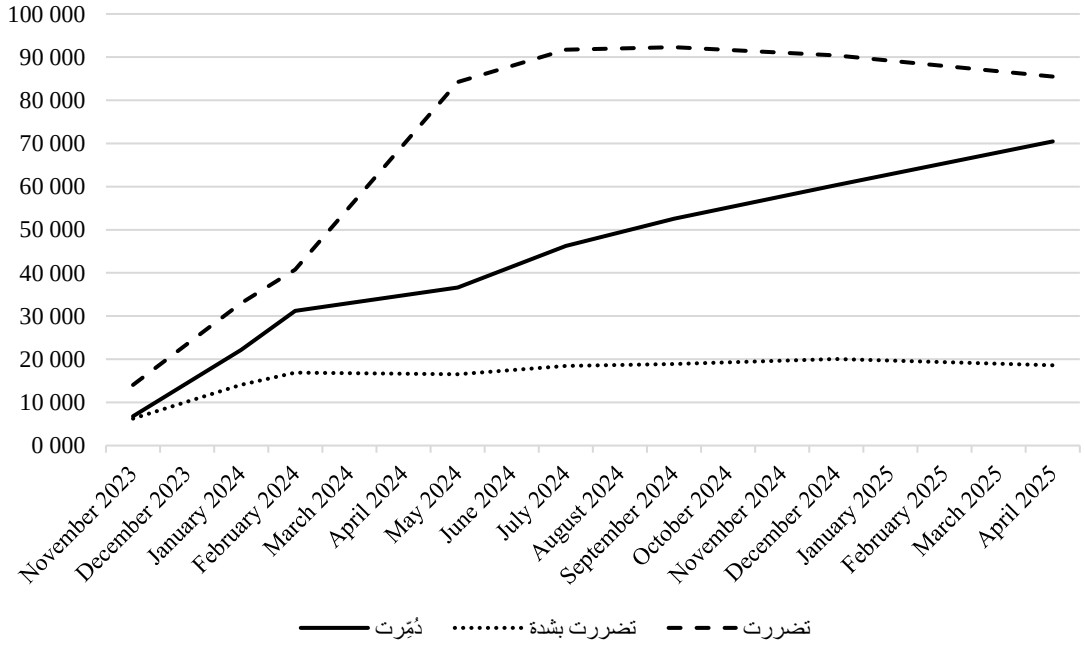

(ج) مجموع المنشآت المتضررة حسب شدة الضرر

(نسبة مئوية)

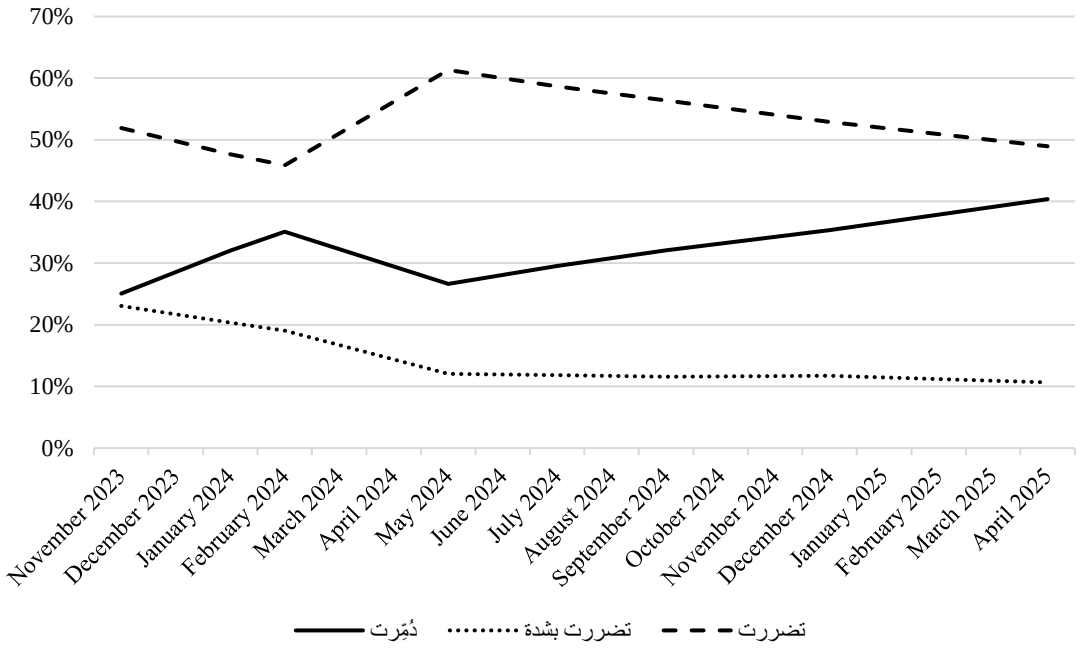

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى تقييمات مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل.

59- ومنذ كانون الثاني/يناير 2024، يعمل الأونكتاد على تقييم أثر العمليات العسكرية على النشاط الاقتصادي باستخدام منهجية مبتكرة تجمع بين بيانات حصر الأضرار وبيانات الضياء الليلي. ولتقدير تأثير الأضرار على الضياء الليلي، يُستخدم نهج الاختلاف في الاختلافات، وهي طريقة تقارن بين متوسط التغير في الضياء الليلي في الخلايا الشبكية المتضررة من القصف والخلايا غير المتضررة. وضماناً لدقة التحليل عبر المواصفات النموذجية المختلفة، يُحدَّد خط الأساس للضياء الليلي لفترة ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 استناداً إلى القياسات اليومية المأخوذة في غزة في الفترة من 22 أيلول/سبتمبر إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبناءً على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الأثر المتراكم للقصف في الفترة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 20 أيار/مايو 2025 أدى إلى انخفاض بنسبة 73 في المائة من الضياء الليلي، وهو مؤشر على انخفاض النشاط الاقتصادي (الشكل 6). ويُظهر تحليل الضياء الليلي الفصلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2012-2023 (الربع الثالث) مرونة تبلغ 1,22؛ أي أن الانخفاض بنسبة 1 في المائة في الضياء الليلي يقابله انخفاض بنسبة 1,22 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، يشير الانخفاض في الضياء الليلي في فترة ما بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى انكماش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 89 في المائة.

الشكل 6

غزة: متوسط الضياء الليلي

(أ) 22 أيلول/سبتمبر – 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

(ب) 20–21 أيار/مايو 2024

(ج) 22–23 أيار/مايو 2025

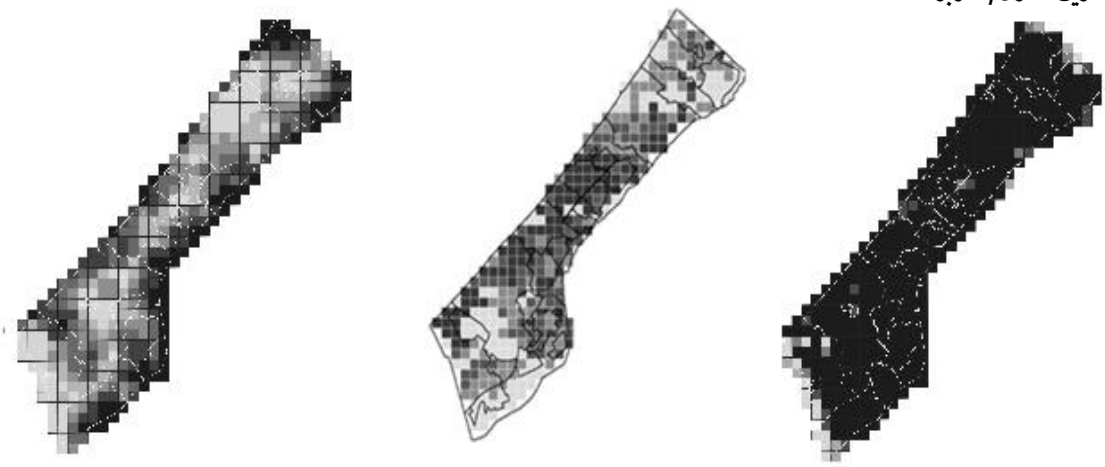

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبيانات من الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء، 2025، خصائص الغطاء الأرضي VNP46A1، متاح في: https://ladsweb.modaps.eosdis.nasa.gov/search/order/1/VNP46A1--5200.

ملاحظات: شبكات تغطي مساحة قدرها 1 كم^2؛ تشير الشبكات الأكثر سطوعاً إلى انبعاث أكبر من الضوء.

دال- على حافة الهاوية: بقاء غزة على المحك

60- خلّف الدمار جروحاً عميقة في رأس المال البشري. فالأرواح التي زُهقت والإصابات الجسدية والنزوح الجماعي والصدمات النفسية الواسعة النطاق تترك آثاراً دائمة. ودُمِّر التعليم بشكل خاص؛ وانهار النظام المدرسي في غزة بالكامل، حيث تضررت جميع المرافق التعليمية تقريباً أو دُمرت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحتى حزيران/يونيه 2025، كان الطلاب محرومين من التعليم الرسمي لأكثر من 21 شهراً. أما في الضفة الغربية، فقد أدى العنف والقيود المفروضة على الحركة والضغوط المالية إلى تعطيل التعليم نتيجة الإغلاق المتكرر للمدارس، مما تسبب في تقليص عدد الدروس الحضورية في العديد المناطق إلى يومين في الأسبوع. ويواجه المعلمون والموظفون، الذين يتلقون بالفعل جزءاً فقط من رواتبهم منذ عام 2021، تحديات كبيرة في أداء وظائفهم التعليمية. وإن تعطل التعلم لجيل كامل سيقلل من الدخل في المستقبل ويزيد من هشاشة المجتمع. ومن دون تدخل عاجل، فإن الخسائر التي ستلحق بالأجيال الحالية والمستقبلية ستزداد وطأتها. وبحلول نهاية عام 2024، تكبّد القطاع الخاص في غزة أضراراً مادية تقدر بـ 5,9 مليارات من الدولارات، حيث اضمحل ثلثا الأعمال التجارية وتكبد 22 في المائة منها أضراراً جزئية[34]. وفي غياب اقتصاد يؤدي وظيفته، تعتمد غزة اعتماداً مطلقاً على المساعدات، ولكن حتى حبل النجاة هذا معطل بسبب العنف. لقد قوضت العمليات العسكرية إلى حد كبير كل مقومات البقاء على قيد الحياة، وهي الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، وكذلك الحوكمة، وأغرقت غزة في هاوية من صنع البشر، دون أن تلوح في الأفق أي فرصة لتوافر أسباب الراحة. ويلقي الدمار المستمر والمنهجي بظلال من الشك على قدرة غزة على إعادة بناء نفسها كمكان ومجتمع صالحيْن للعيش.

(34) World Bank, 2025.

61- ويقدر تقييم مرحلي مشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي أن احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في غزة وحدها تبلغ 53,2 مليار دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني[35]. وفي غزة، قُدّرت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية بـ 29,9 مليار دولار بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2024. وكان قطاع الإسكان أكثر القطاعات تضرراً، يليه قطاع التجارة والصناعة، والنقل، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقُدرت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية بـ 19,1 مليار دولار، وكانت أكثر القطاعات تضرراً هي الصحة، والتعليم، والتجارة والصناعة، والحماية الاجتماعية، والزراعة والنظم الغذائية[36]. ولكن مع استمرار الأعمال العدائية في النصف الثاني من عام 2025، ازدادت الخسائر البشرية والاقتصادية إلى جانب احتياجات التعافي وإعادة الإعمار.

62- وتعتمد إمكانية وسرعة التعافي في غزة على كثافة العمليات العسكرية والقيود المفروضة ومدتها وعلى نطاق ووتيرة إعادة الإعمار، وكلها أمور لا تزال مجهولة. وفي ظل سيناريو متفائل لمعدلات نمو من رقمين يمكن أن تتحقق بفضل مستوى كبير من المساعدات الخارجية، سيستغرق الأمر عدة عقود حتى تعود غزة إلى مستويات الرفاهية التي كانت عليها قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن عودة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 لن يعني استعادة الرفاهية العامة، لأن تعافي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان تكلفة استبدال الأصول المتضررة والآثار طويلة الأجل للصدمة النفسية والاجتماعية.

63- وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على التوصل إلى وقف إطلاق النار بشكل دائم على الفور. وبمجرد بدء التعافي، يجب أن يعطي الأولوية للتدخلات المنقذة للحياة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، الجسدية والعقلية على حد سواء، والمياه النظيفة، واستعادة البنية التحتية الأساسية. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لدعم الدخل وتوفير فرص العمل وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الضعيفة.

64- وقد اكتسب المقترح المتعلق بتوفير دخل أساسي للجميع بسبب حالة الطوارئ في غزة أهمية أكبر وأصبح أكثر إلحاحاً في الوقت الذي يعاني فيه جميع السكان من الفقر المدقع المتعدد الأبعاد[37]. وستشمل هذه المبادرة برنامج تحويلات نقدية متجددة وغير مشروطة، كجزء من مجموعة أوسع نطاقاً من تدابير التعافي والتدخلات الإنسانية تنفَّذ بدعم دولي[38]. وسيتم في إطار البرنامج دفع مبلغ شهري يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية، بما يلبي الاحتياجات المعيشية الأساسية لجميع السكان. وينبغي أن يشمل مخصصات تكميلية للفئات الأضعف، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، تحدَّد وفقاً للاحتياجات، وذلك للمساعدة في معالجة ظروفهم الخاصة.

(35) انظر https://palestine.un.org/en/289429-gaza-and-west-bank-interim-rapid-damage-and-needs-assessment-february-2025.

(36) المرجع نفسه.

(37) A/79/343.

(38) المرجع نفسه.

ثالثاً- المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف- الإطار والأهداف

65- ما فتئ الأونكتاد، لأكثر من أربعة عقود، يدعم الشعب الفلسطيني من خلال البحوث الموجهة نحو رسم السياسات العامة، وتنفيذ مشاريع بناء القدرات والتعاون التقني، وإسداء الخدمات الاستشارية، وتعزيز توافق الآراء الدولي بشأن احتياجات الشعب الفلسطيني واقتصاده.

66- ويستجيب برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للفقرة 127(ب-ب) من عهد بريدجتاون، التي تطلب من الأونكتاد "أن يواصل تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ودراسة الكلفة الاقتصادية للاحتلال والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية ... بغية التخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني". وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارات متعاقبة (20/69، و12/70، و20/71، و13/72، و18/73، و10/74، و20/75، و22/77) إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن الكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي.

67- ويهدف برنامج الأونكتاد إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص الفلسطينيين، ويعالج المعوقات ويحدد الاحتياجات الناشئة من خلال المجموعات الأربع التالية:

(أ) سياسات التجارة والاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية؛

(ب) تيسير التجارة والخدمات اللوجستية؛

(ج) التمويل والتنمية؛

(د) مؤسسات الأعمال، والاستثمار، وسياسة المنافسة.

باء- الأنشطة التنفيذية الجارية

68- استجابةً للقرارات المذكورة أعلاه، قدم الأونكتاد في عام 2024 تقريراً إلى الجمعية العامة بعنوان "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: الأثر الاقتصادي للعملية العسكرية الإسرائيلية في غزة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى ايار/مايو 2024". وقد تضمن التقرير تقييماً كمياً للتكلفة الاقتصادية للقيود والعملية العسكرية الإسرائيلية في غزة خلال الفترة المذكورة[39].

69- وفي كانون الثاني/يناير 2024، أصدر الأونكتاد *تقييماً أولياً للأثر الاقتصادي للتدمير في قطاع غزة وآفاق الانتعاش الاقتصادي*. وتناول التقرير بالتفصيل الأضرار الجسيمة التي لحقت بغزة واقترح توصيات للمجتمع الدولي من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي لدعم السلام المستدام[40].

(39) المرجع نفسه.

(40) انظر https://unctad.org/publication/preliminary-assessment-economic-impact-destruction-gaza-and-prospects-economic-recovery.

70- وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، أصدر الأونكتاد تقريراً بعنوان *Occupation, Fragmentation and Poverty in the West Bank* (الاحتلال والتجزئة والفقر في الضفة الغربية)، تناول فيه تكلفة الرعاية الناجمة عن احتلال الضفة الغربية وتجزئتها[41].

71- وفي عامي 2024 و2025، قدم الأونكتاد خدمات استشارية إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني بشأن المنهجيات المتقدمة لقياس الأثر الاقتصادي للصدمات الاقتصادية والسيناريوهات الممكنة فيما يتعلق بالسياسات العامة.

جيم- التنسيق، وتعبئة الموارد، والتوصيات

72- في عامي 2024 و2025، تواصل الأونكتاد مع كبار المسؤولين من مختلف الوزارات الفلسطينية لمناقشة الوضع المالي للحكومة، وتقييم الدروس المستفادة من أنشطة التعاون التقني السابقة، واستكشاف الاحتياجات المستقبلية والدعم الممكن تقديمه.

73- وعلى الرغم من الظروف الميدانية السيئة التي تزداد صعوبتها، يواصل الأونكتاد دعم الشعب الفلسطيني بالتنسيق مع الحكومات والمنظمات الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني، حيث يوفر الأونكتاد البحوث وتحليل السياسات والتوصيات المتعلقة بالسياسات، بهدف المساعدة في التخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

74- وقد أعاقت الظروف السياسية والميدانية السلبية قدرة الأونكتاد على تعزيز المساعدة التقنية المقدمة للشعب الفلسطيني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبمجرد تحسن الظروف، تُشجَّع الدول الأعضاء على توفير موارد خارجة عن الميزانية لتمكين الأونكتاد من الاستفادة من خبراته في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني.

(41) انظر https://unctad.org/publication/occupation-fragmentation-and-poverty-west-bank.